تقرير لجنة المراجعة أمام إجتماع الجمعية العامة العادية

شركة وفرة للصناعة والتنمية لعام ٢٠٢٥

مقدمة

انطلاقاً من أهمية الرقابة في عملية التقييم والمتابعة، وبالإشارة إلى المادة (٨٨) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والتى تنص على أنه يجب أن يشتمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصتها ومهامها المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من ذات اللائحة، على أن يتضمن توصياتها ورأيها فى مدي كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية و إدارة المخاطر فى الشركة، يسرّ لجنة التدقيق في شركة وفرة للصناعة و التنمية أن تُقدّم إلى مساهميها الكرام تقريرها السنوي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ويهدف هذا التقرير إلى تزويد المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين بتصور لأبرز الأعمال التي أنجزتها اللجنة في نطاق اختصاصها.

أختصاصت و أعمال لجنة المراجعة:

تؤدي لجنة المراجعة أختصاصتها ومهامها وفقاً للائحة عملها المعتمدة من قبل الجمعية العامة للشركة، وبما يتوافق مع المتطلبات النظامية. امتثالاً للائحة عمل اللجنة المعتمدة ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال، عملت لجنة المراجعة على مراقبة أعمال الشركة، والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، والسياسات المحاسبية، والأشراف على أعمل المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجين.

إضافةً إلى التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة، والقيام بالمهام والمسؤوليات الأخرى الموكلة إلى اللجنة، تجدر الإشارة إلى أنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود مسائل ذات تأثير جوهري يمكن ذكره في هذا التقرير وذلك من خلال ما تم تقديمه من الإدارة التنفيذية للشركة ومن مراجع الحسابات الخارجي، والمراجع الداخلي. كما تحققت لجنة المراجعة من استقلالية مراجع الحسابات، ومتابعة خطة المراجعة الخاصة به، والتأكد من توفير كافة الموارد التى تساعده في عملية المراجعة.

رأي لجنة التدقيق:

استناداً إلى التقارير الدورية التى عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٥ من قبل المراجعين الخارجيين، بالإضافة إلى تقارير الإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي، خلصت لجنة المراجعة، وفقاً لنطاق عملها واستناداً إلى المعلومات المقدمة إليها من قبل إدارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي، إلى أن عمليات المراجعة لم تظهر عن أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية والمالية، وأن البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمتطلبات النظامية كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

رئيس لجنة المراجعة

محمد بن هندي العتيبي